نفط وغاز

صفحة متخصصة أسبوعية تهتم بقطاع النفط والغاز

للتواصل
a.maghraby@alanba.com.kw
oil@alanba.com.kw
إعداد: أحمد مغربي

«بتروفاك» تبدأ عمليات تشييد المنشآت في الموقع قبل نهاية العام

حفر 1000 بئر نفطية لإنتاج النفط الثقيل

دخلت الكويت رسميا في مرحلة جديدة من إنتاج النفط الخام، وخرجت من عباءة إنتاج النفط الخفيف، لتبدأ فعليا بإنتاج النفط الثقيل، وذلك بعد توقيع العقد الأضخم في تاريخ «نفط الكويت» مع شركة بتروفاك البريطانية بقيمة 1,2 مليار دينار لتطوير وإنتاج النفط الثقيل والذي يدخل ضمن الاحتياطيات الصعبة وذات التكلفة الاقتصادية المرتفعة.

وحول آخر ما توصلت إليه «نفط الكويت» في تنفيذ المشروع قالت مصادر لـ«الأنباء» ان الشركة نجحت في حفر أكثر من 1000 بئر نفطية في شمال الكويت لإنتاج النفط الثقيل، وسيتم الانتهاء من باقي الآبار الخاصة بالمشروع خلال العام المقبل، مشيرة إلى انه تم حفر أضحل بئر أفقية باستخدام أبراج الحفر العادية. وذكرت المصادر ان شركة بتروفاك تقوم حاليا بالدراسات التصميمية للمشروع ومراجعتها مع المستشار الفني وقامت ببناء مكاتب في موقع الحقل، متوقعة أن تبدأ «بتروفاك» في عمليات البناء والتشييد للوحدات قبل نهاية العام الحالي.

وكانت الشركة قد نجحت في حفر 800 بئر من أصل 943 بئرا مؤخرا قبل أن تتخذ قرارا برفع أعداد الآبار المحفورة للمشروع، وقالت المصادر ان معدل إنتاج النفط الثقيل يصل حاليا الى 1500 برميل يوميا، وتم مؤخرا حفر 62 بئرا.

وذكرت ان الحقل الرئيسي للنفط الثقيل يوجد في شمال الكويت وهو حقل الرتقة الجنوبي لمكمن فارس السفلي، وقد أصبح لدى مؤسسة البترول استراتيجيه مهمة تتضمن زيادة الإنتاج ليصل في عام 2020 إلى 4 ملايين وجزء من هذا الإنتاج يكون من النفط الثقيل.

وأشارت إلى ان النفط الثقيل هو مستقبل الصناعة النفطية في الكويت، حيث اعتمدت الكويت على حقول إنتاج النفط الخفيف لأكثر من 70 سنة لذلك تهتم الشركة حاليا بالحقول حديثة الاستكشاف والتركيز على الحقول غير الاعتيادية ومنها حقول النفط الثقيل وهذا التركيز ليس من الكويت فقط ولكن أيضا من كل دول العالم المنتجة للنفط.

وبينت ان مجموعة تطوير النفط الثقيل بدأت في عمليات الإنتاج الحراري المستمر منذ شهر تقريبا وذلك بعد نجاح خطط اختبار تقنية الإنتاج الحراري المستمر على 26 بئر أفقية في حقل الرتقة.

وعقب انتهاء «بتروفاك» من تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع النفط الثقيل ستصبح الكويت دولة منتجة للنفط الثقيل بحلول عام 2019 بمعدل إنتاج يومي يقدر بـ 60 ألف برميل يوميا، وبعد ذلك تبدأ عمليات التطوير ليصل الإنتاج إلى ما يقارب 270 ألف برميل يوميا من النفط الثقيل بعد عام 2030.

وقالت المصادر ان الأعمال الرئيسية التي ستنفذها شركة بتروفاك في حقل الرتقة الجنوبي لمكمن فارس السفلي في شمال الكويت تتكون من مركز تجميع ومنشآت لضخ البخار وخط أنابيب للنفط مجمع للنفط بين الآبار المنتجة.

يذكر ان طبقات الآبار للنفط الثقيل تتراوح بين 500 و800 قدم، وتعتبر قريبة من الأرض، كما أنها غير مكلفة، وتختلف حقول النفط الثقيل عن الخفيف في كميات الآبار فالنفط الثقيل يحتاج إلى عدد كبير من الآبار، وذلك لانتشاره في مساحات كبيرة، وتعتبر «هذه هي الصعوبة التي تواجهها شركة نفط الكويت في حفر الآبار للنفط الثقيل»، كما توضح المصادر.

وذكرت ان أفضل طرق الضخ لإنتاج النفط الثقيل هو الضخ بالبخار باستخدام الديزل كوقود لمحركات البخار، كما يعتبر تطوير النفط الثقيل عملية معقدة على مستوى العالم، حيث انه يحتاج الى معالجة حرارية معقدة جدا لاستخراج اكبر كمية ممكنة.

> **حفر أضحل بئر أفقية باستخدام أبراج الحفر العادية**
>
> **بدء عمليات الإنتاج الحراري المستمر منذ شهر تقريباً**
>
> **إنتاج 1500 برميل يومياً من النفط الثقيل**

تحديات إنتاج النفط الثقيل

- اختلاف مواصفات النفوط في الحقل الذي عرف عنه انه كبير الحجم بما يعادل مساحة 1200 كيلومتر مربع.
- الضغط المنخفض في الحقل يزيد من صعوبة إنتاج النفط، حيث يلزم الاستعانة بطرق التحفيز الصناعية.
- عدم توافر خرائط المسح الزلزالي نظرا لعمق مكمن النفط الثقيل الضحل.
- تطهير الحقل من مخلفات الغزو كالألغام نظرا لكبر المساحة التي يغطيها حقل الرتقة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج مقابل أسعار النفط.
- صعوبة تسويق النفط الثقيل ولجوء شركة نفط الكويت إلى اتباع طرق خاصة لتحسين خصائص النفط.

سرّك X بير

المسرحون في «الوفرة»

تنتظر الإدارة التنفيذية لشركة نفط الخليج عودة وزير النفط د.علي العمير من الخارج لحسم عودة المسرحين في عقود المقاولين في عمليات الوفرة المشتركة، حيث أعدت الشركة مجموعة من الحلول سوف يحسمها العمير، ومن بينها تسكين العمالة الكويتية المسرحة في عقود حفر تابعة لشركة نفط الكويت.

غرامة مليون دينار

يقولون انه وفقا لقانون حماية البيئة الجديد فانه في حال قيام باخرة تنقل نفطا خاما أو مشتقات بترولية بإلقاء مخلفات أو قمامة في البيئة البحرية فان مالك الباخرة يعاقب بغرامة قدرها مليون دينار على أن تضاعف المخالفة في حال تكرار الفعل.

كافتيريا النفط

تنوى مؤسسة البترول الكويتية تسليم كافتيريا القطاع النفطي إلى شركة جديدة وذلك عقب انتهاء العقد الحالي.

أمر تغييري

علمت «الأنباء» ان شركة نفط الكويت طلبت إصدار أمر تغييري بقيمة 2,8 مليون دينار لعقد تقديم خدمات الصيانة لمرافق شرق الكويت، وذلك لتغطية تكاليف تمديد العقد لمدة 5 أشهر.

جولات مكوكية

اختتم فريق إدارة مشروع الوقود البيئي أعمال المرحلة النهائية من مراجعة التصاميم ثلاثية الأبعاد لوحدة الهيدروجين في مصفاة ميناء عبدالله، حيث وصلت نسبة الانجاز إلى أكثر من 92٪، وقام فريق المشروع بعقد اجتماع مع شركة فلور مؤخرا لمراجعة النموذج الهندسي والتصاميم الهندسية المقترحة للوحدة.

مسح الخفجي

كشف مصدر نفطي مسؤول في الشركة الكويتية لنفط الخليج عن انتهاء المرحلة الأولى من عمليات المسح الزلزالي ثلاثي الإبعاد الذي تنفذه الكويت والسعودية للمنطقة المقسومة في الخفجي، مشيرة إلى أن عمليات المسح في الجانب السعودي سوف تنتهي مع نهاية العام الحالي ليتم الانتقال إلى الحدود الكويتية.

وتوقعت المصادر أن يتم الانتهاء من عمليات المسح الزلزالي للمنطقة بحلول شهر ابريل 2016.

ضباط إطفاء

يقولون ان شركة البترول الوطنية طلبت توظيف ضباط اطفاء للعمل لديها في المصافي بخبرة لا تقل عن 12 عاما.

مشروعا الهند

ذكر مصدر ان شركة صناعة الكيماويات البترولية سوف تحسم قراريها بشأن مشروعي «أوبال» الخاص بالأوليفينات و«اومبل» الخاص بالعطريات خلال الشهر المقبل، وسوف تعرض دراسة الجدوى الإستراتيجية والفحص الفني للمشروعين على مجلس إدارة مؤسسة البترول.

عروض «النافثا»

ذكر مصدر في قطاع التسويق العالمي بمؤسسة البترول ان المؤسسة تقيم حاليا عروضا مالية استقبلتها مؤخرا لبيع 24 ألف طن نافثا سيتم تصديرها في منتصف نوفمبر المقبل.

صرف العمل الإضافي

أصدر مدير العمليات في مصفاة ميناء عبدالله محمد منصور العجمي تعميما لرؤساء الفرق يشدد على ضرورة اعتماد العمل الإضافي كل 3 ايام وإرساله للمالية كل يوم أحد أو خميس من كل أسبوع وتوقيعهم بتسلمه حتى لا يتأخر الصرف.

عودة النفط الإيراني تربك الأسواق

منذ اتفاق منظمة دول «أوبيك» في نوفمبر من العام الماضي بخصوص الإبقاء على حصص الإنتاج دون تغيير عند مستوى الـ 29,7 مليون برميل يوميا (الفعلي لشهر سبتمبر 2015 نحو 31,5 مليون برميل يوميا)، والأسواق العالمية تترقب أخبارا إيجابية تجاه تحسن مستوى أسعار النفط، حيث كان من المفترض أن يقل الإنتاج من النفوط غير التقليدية، وهنا المقصود النفط الصخري وبالأخص إنتاج أميركا، حيث توضح البيانات الفعلية انخفاض في الإنتاج بنسبة لا تقل عن 15٪ بالمقارنة بمستوى الإنتاج قبل نوفمبر من العام الماضي، والأهم من ذلك كبح جماح الاستمرار في زيادة إنتاج النفط الصخري، حيث كانت التوقعات على سبيل المثال أن يزداد الإنتاج لعام 2016 بكميات إضافية قد تصل لغاية 500 ــ 600 ألف برميل يوميا أو ربما أكثر عما ستكون عليه لهذا العام.

كل هذه التوقعات تبددت بسبب انخفاض أسعار النفط واستمرارها في مستوياتها الحالية عند 45 ــ 50 دولارا للبرميل سواء لنفط بحر الشمال (برنت) أو أميركا (غرب تكساس المتوسط).

ومع بداية 2015 بدأت التوقعات تتحدث بأن أسعار النفط ستنتعش وتعود بالارتفاع في النصف الثاني من السنة لمستويات ربما لن تكون كما كانت في السابق والتي وصلت آنذاك في منتصف 2014 إلى 115 دولارا للبرميل لنفط بحر الشمال ولكنها سترتفع لمستويات منهم من قال 60 أو 70 دولارا للبرميل، وها نحن على مشارف نهاية العام، والأسعار مازالت تترنح عند مستوى 45ـ 50 دولارا للبرميل.

وبالرغم من انخفاض إنتاج النفط الصخري في ظل انهيار الأسعار إلا أن الأسواق العالمية تشهد وفرة المعروض بالمقارنة مع الطلب، فمازالت هناك وفرة بالمعروض بما لا تقل عن 1,5 مليون برميل يوميا وهي نتيجة لزيادة الإنتاج من دول أوبيك والدول المنتجة الأخرى بالمقارنة مع الطلب العالمي، بمعنى أن الاستهلاك العالمي اليومي نحو 94,5 مليون برميل يوميا بينما العرض يصل لأكثر من 96 مليون برميل يوميا، وهذا ينعكس على استمرار تدني الاسعار وعدم قدرتها على الانتعاش، وهناك معدلات النمو الاقتصادية وبالأخص في الدول النامية منها الصين فهنا نرى أن البيانات الفعلية تأتي دون التوقعات وهذا يضيف الى استمرار تدني الاسعار.

ما نشهده من تدن للأسعار إلى هذه اللحظة، كل هذا قبل أن يدخل الاتفاق النووي الذي تم بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، إضافة إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية، حيز التنفيذ، فالكل يترقب ما ستقدمه إيران في منتصف شهر ديسمبر المقبل من ترجمة لبنود الاتفاق الذي تم في شهر يوليو الماضي بشأن برنامجها النووي، وبالتالي رفع الحظر ودخول إيران بكامل طاقتها النفطية إلى الأسواق العالمية.

ففي حال رجوع إيران إلى السوق بكامل طاقتها فمن المتوقع خلال 6 أشهر أن تضخ إيران كميات لا تقل عن 700 ــ 800 ألف برميل يوميا إضافية عن إنتاجها الحالي والمقدر بـ 2,8 مليون برميل يوميا. أضف إلى ذلك أن لدى إيران توجها استراتيجيا لرفع طاقتها الإنتاجية الى 5,7 ملايين برميل يوميا خلال السنوات الست القادمة وربما لأكثر من ذلك تباعا من خلال جذب الشركات العالمية المتخصصة في الاستكشاف والإنتاج والتعاقد معها بشروط مغرية لمدد تصل إلى 25 سنة.

وتعكف إيران حاليا على تحضير العقود لتكون جاهزة لعرضها على الشركات المختصة بمجرد رفع الحظر بالكامل عنها، وقد تناقلت الأخبار أن الشروط التي سوف تضعها إيران ستكون أكثر إغراء مما تم تقديمه للشركات العاملة في العراق، فإيران تحتاج إلى أكثر من 150 مليار دولار لتطوير منشآتها النفطية الحالية وكذلك لزيادة الإنتاج، فدخول إيران وزيادة إنتاجها يزيد من فرص بقاء الأسعار متدنية على مستوياتها الحالية أو لربما تنخفض أكثر.

هذا، وتدور الأخبار عن الرغبة بعقد لقاءات تنسيقية مرتقبة بين دول منتجة رئيسية من داخل الأوبيك وخارجها لغرض تعزيز أسعار النفط عن طريق الاتفاق على تخفيض الإنتاج، باعتقادي ان الاتفاق على خفض الإنتاج، والأهم من ذلك الالتزام به شيء بعيد المنال لأسباب عدة منها:

1ــ عدم الرغبة لدى الجميع في التخلي عن حصصه السوقية للغير وهذا سبب رئيسي لا يستهان به.

2ــ أثبتت المبادرات السابقة لخفض الإنتاج عدم جدوها بسبب عدم التزام الجميع بخفض الإنتاج، وبالتالي من يلتزم يخسر أكثر من أنه يربح.

3ــ الالتزامات المالية لدى بعض الدول لا تتحمل الالتزام بالتخفيض على أمل تحسن الأسعار والتي ربما تأتي لفترة وجيزة.

4ــ في حال الاتفاق على خفض الإنتاج وبالتالي تحسن الأسعار تبدأ شركات التنقيب المضي في إنتاج النفوط غير التقليدية منها النفط الصخري وهذه الشركات شركات استثمارية بحتة وباعتقادي ليس لديها أي التزام تجاه أي اتفاق يتم بخصوص خفض الإنتاج.

بقاء الأسعار عند 55 دولاراً

كل ما سبق يوحي ببقاء الأسعار على مستوياتها الحالية أو ربما ترتفع قليلا لتصل لمستوى 50 – 55 دولارا أميركيا للبرميل، حيث هناك عدة عوامل تتحكم في ذلك هي كالتالي:

- الوفرة في المعروض بسبب الزيادة في الإنتاج لبعض الدول المنتجة سواء من داخل أوبيك أو الدول المنتجة من خارج أوبيك وهذه الوفرة في المعروض لا يقابلها زيادة أو تحسن في الطلب بسبب معدلات النمو الفعلية دون المتوقع لها خصوصا الدول النامية مثل الصين.
- التوقعات برفع الحظر عن إيران وزيادتها لإنتاجها خلال فترة وجيزة.
- صعوبة حصول اتفاق على خفض الإنتاج من قبل الدول الرئيسية في أوبيك أو من خارجها واستمراره لفترة طويلة.
- النفط الصخري ورجوع إنتاجه لمستويات قد تضيف كميات وفيرة للمعروض.
- الالتزامات المالية لدى الدول وتخوفها من أن ارتفاع الأسعار عند تخفيض الإنتاج ربما يكون لفترة وجيزة وبالتالي تكون الخسارة أكثر بفقدانها حصصها السوقية، وهذا يعني استمرار إنتاجها عند مستوياتها الحالية.
- حتى قدوم فصل الشتاء والتوقع بزيادة الاستهلاك، فإن هذه الزيادة يمكن تغطيتها بالفائض الحالي بالأسواق.
- هناك أيضا الزيادة المتوقعة في الطلب سواء في السنة القادمة أو السنوات اللاحقة، إلا أن العرض سيكون أكثر من الطلب.

رأي نفطي

عصام المرزوق
القيادي السابق والخبير النفطي في قطاع التكرير والتسويق الخارجي